الصفواني: الحرس الجمهوري سيدك فلول القاعدة ويخرس الاصوات النشاز

قال العقيد ركن عبدالحكيم الصفواني مساعد قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة لشئون التوجيه المعنوي والسياسي إن محاولات القوى الإجرامية والإرهابية النيل من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة مرة عبر الهجمات الإرهابية وأخرى عبر سيل الاتهامات المضللة الموجّهة لمنتسبيه تأتي على خلفية صموده وبسالته وعدم مساومته على المبادئ والقيم والمثل العليا ورفضه القاطع المتاجرة بدماء شهداء سبتمبر وأكتوبر ومايو العظيم.

وأضاف الصفواني إن تلك المقومات شكّلت زاداً لهذا التشكيل العسكري الذي خاض غمار دوره الوطني الخلاّق طولاً وعرضاً، وأنه بقدر النجاحات التي حققها «الحرس الجمهوري والقوات الخاصة» كان استهدافه ومحاولة النيل من قدراته من قبل القوى المتربصة والحاقدة، فاشتدت سياط الإعلام عليه انتقاماً من الشعب وقصدته عناصر تنظيم القاعدة أفراداً ومعسكرات بتزامن أفصحت عنه الحملات الأخيرة التي تعرض لها.. مؤكداً على قدرة الحرس على دحر تلك الفلول وإخراس تلك الأصوات النشاز ودفنها للأبد.

وتابع الصفواني «إنه وبعد أن تجلت عوامل البناء الكمي والنوعي في خلق الثقة والإيمان بنبل المقاصد لدى مقاتلي قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وما أبدوه من صمود تتزعزع أمامه الإرادات وتجثو لصبره النوازل، تحولت الأيدي الخبيثة العابثة إلى ممارسة أشكال أخرى لتعّبر بها عن مكنونات مخططاتها ودسائسها.. فعمدت وسائل الإعلام التبعي المأجور إلى ممارسة الدجل والتضليل الإعلامي وتكوين رأي عام مزيف كطريقة أخرى للنيل من هذا التشكيل العسكري الاستراتيجي (قوات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة)، لتشويه ملامحه البطولية ووثباته التاريخية التي تفرّد بها دون تشكيلات جيوش العالم والتي حظي بعدها باهتمام وتقدير واعتزاز كل اليمانيين الشرفاء، فأصبح رفيق نضالهم مجسّداً آمالهم وتطلعاتهم الأمنية، محافظاً على المكاسب الوطنية والمصالح الحيوية والاقتصادية للشعب».

وكشف مساعد قائد الحرس الجمهوري في تصريح لـ «المؤتمر نت» عن أن ٧٩ ضابطاً وفرداً من صفوف الحرس الجمهوري ما زالوا معتقلين في زنازين القوى التي وصفها بـ «الكهنوتية» والميليشيات المسلحة في إشارة لقوات الفرقة «المنشقة» وعصابات أولاد الأحمر.

مضيفاً «رغم التوجيهات الصريحة للجنة العسكرية القاضية بإطلاق الأسرى عبر مكاتبات رسمية إلا أن رد القوى الكهنوتية كان بالربط بين إطلاق سراح المحتجزين وتجنيد عناصر الميليشيات المسلحة، وهو ما اعتبره العقيد الصفواني «مخالفة صارخة للقوانين والأحكام العسكرية ومساومة رخيصة تنم عن حقارة ومقاصد العناصر المنشقة وأصنامها».

نافياً المزاعم التي تداولتها بعض وسائل الإعلام بشأن احتجاز ٧٠ شخصاً من أبناء محافظة ريمة من قبل قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، مضيفا «إن قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وحدة نظامية وليست عصابة قراصنة تخطف المواطنين وتقطع الطريق، وتفجّر أنبوب النفط والغاز، وتعطل الكهرباء».

وأكّد أن هذه التسريبات الرخيصة لن تنال من عزيمة الحرس الذي سيكون دائماً عند مستوى ثقة اليمنيين.. قوة وصلابة وجاهزية وانضباط عسكري واعي وصارم في تنفيذ كل التوجيهات الصادرة إليه من القيادة العسكرية العليا وقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة.

الجندي: الاشتراطات المسبقة وسياسة الإقصاء تؤكد رفض المشترك للتهدئة

متابعة/ فيصل الحزمي

قال الناطق الرسمي للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الأستاذ عبده الجندي: إنه رغم التوجه الرسمي المحلي والخارجي لتهيئة الأجواء من أجل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن بعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك وشركائه بدأت في اطلاق الاشتراطات المسبقة وطلبات الإقصاء عن مؤتمر الحوار والإدلاء بالتصريحات اللامسئولة، وكأن لسان حالهم يؤكد ما تخفيه أنفسهم بعدم رغبتهم في التهدئة ظناً منهم أن ذلك سيمكنهم من تحقيق أهدافهم الشخصية بعد أن فشلوا في تحقيقها خلال الفترة الماضية..وجدد الناطق الرسمي دعوة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، جميع الأطراف إلى العمل من أجل التهدئة والتخلي عن المماحكات السياسية ومعوقات الماضي التي تجاوزها الشعب..

وأكد الجندي في المؤتمر الصحفي- الذي عقده الأسبوع الماضي بصنعاء- التزام المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بالتهدئة تعاوناً مع فخامة رئيس الجمهورية الذي يشدد على ضرورة التعاون الكامل بين جميع القوى السياسية للخروج بالوطن من أزمته الراهنة، وكذا إتاحة الفرصة لحكومة الوفاق الوطني لإنجاز المهام الوطنية المطلوبة منها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذا فرض حالة الأمن والاستقرار والتصدي لعناصر القاعدة..وأوضح الناطق الرسمي موقف المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني إزاء الأحداث المأساوية والأعمال الإرهابية التي قامت بها العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة خلال الفترة القريبة الماضية والتي كان آخرها في محافظات (أبين وحضرموت والبيضاء وعدن).. ودان بشدة تلك الجرائم ومنها ما حصل بمنطقة «دوفس» بمحافظة أبين والتي تتنافى مع كافة القيم والأعراف الإنسانية وتتعارض مع روح ديننا الإسلامي الحنيف الذي حرم قتل النفس بدون حق وإخافة السبيل وانتهاك المحرمات.. داعياً الجهات المختصة إلى الاسراع في اصدار قانون مكافحة الإرهاب.

وعبر الجندي عن استغراب أحزاب التحالف الوطني عدم إدانة هذه الحادثة الإرهابية من قبل أحزاب اللقاء المشترك عموماً وحزب الإصلاح خصوصاً رغم فداحة الخسائر التي نتجت عن تلك الحادثة والتي بلغت حوالى (٢٠٠) شهيد ومصاب..

نستغرب تجاهل بعض القنوات الفضائية لمخاطر الإرهاب وانشغالها بالتحريض على الجيش

واستنكر الناطق الرسمي استمرار تواجد عناصر المليشيات المسلحة في أحياء أمانة العاصمة ومحافظة تعز وكذا استمرار الاعتداءات على معسكرات الوحدات العسكرية في مديريتي أرحب ونهم وتوافد العناصر المسلحة إليهما..

مستنكراً المحاولات المستمرة التي تقوم بها بعض الأطراف لإقحام المؤسسة العسكرية والأمنية في صراعات تصفية الحسابات السياسية من خلال العودة إلى تحريض منتسبي بعض الوحدات وطلبة الكليات والمعاهد العسكرية والأمنية..

واستعرض الجندي بعض الخروقات التي ارتكبتها عناصر تابعة لأحزاب اللقاء المشترك وأولاد الأحمر في صنعاء وتعز ذكر منها ما قامت به المليشيات المسلحة في تعز بتاريخ ٣١ / ٢ / ٢٠١٢م بوضع نقطة تقطع وقاموا باعتراض عسكريين ونهب أسلحتهم بقوة السلاح، وما قامت به عناصر حزب الإصلاح بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠١٢م من اعتداء على مدير مصنع اسمنت عمران، بحجة عدم تجاوبه معهم في تقديم الدعم المالي لهم..

ومن تلك الخروقات استمرار تدريب العناصر المسلحة التابعة لحزب الإصلاح في الفرقة الأولى مدرع، بالإضافة إلى اصابة الطفل سامي محفل (١٠ سنوات) وبتر رجله نتيجة انفجار لغم في وزارة الصناعة من بقايا الألغام التي زرعتها العناصر المسلحة التابعة لأولاد الأحمر.

وانتقد نائب وزير الإعلام أداء بعض القنوات الفضائية في تناولها خطر الإرهاب وما تقوم به عناصر القاعدة من أعمال إرهابية، معبراً عن استغرابه ضعف التناول الإعلامي الرسمي وبعض القنوات الأخرى المملوكة لقيادات حزبية على الساحة بخصوص ما يتم من أعمال إرهابية..

وقال: من المفترض ان يكون هناك تناول أكبر للخطر الإرهابي الذي تمثله عناصر القاعدة بدلاً من الانشغال بالتحريض والمهاترات الإعلامية والسياسية والارتهان إلى الماضي ليتم من خلال هذه الوسائل الإعلامية تحقيق توعية أكبر بمخاطر الإرهاب ورفض ما تروج له عناصر الإرهاب أو من يقدمون لهم التسهيلات، الأمر الذي سيدعم جهود الأجهزة العسكرية والأمنية في مكافحة آفة الإرهاب.

سكان أحياء الجامعة يستعدون لجمعة المطالبة برحيل قطاع الطرق من شوارعهم

قرر أهالي وسكان أحياء الجامعة القديمة وشوارع الزراعة والرقاص والدائري والرباط وهائل وغيرهم من المتضررين من بقاء مليشيات المشترك واحتلال شوارعهم ومدارس أولادهم وإشاعة الرعب والخوف بينهم- قرروا إقامة مسيرات كل جمعة تعبيراً عن رفضهم لتلك المليشيات ومطالبة أحزاب المشترك بنقلهم وإعادة الهدوء والطمأنينة لأحيائهم ولأهاليهم.

هذا ومن المتوقع أن تشهد الجمعة القادمة حضوراً كبيراً من الأهالي في تدشين لأعمال احتجاجية تطالب الحكومة بحل المشكلة أو أنهم سيضطرون لإغلاق شوارعهم المؤدية إلى ساحات الاعتصام وعدم السماح لكائن من كان العبور منها.

هذا وكان قد عقد الخميس الماضي اللقاء التشاوري الموسع حول الإجراءات اللازم اتخاذها لسرعة رفع الضرر عن سكان أحياء الجامعة وأحقيتهم في التعويضات العادلة والذي نظمته مؤسسة البيت القانوني "سياق" بالتنسيق مع لجنة ممثلي أهالي الأحياء المتضررة من الاعتصام.

وقد افتتح اللقاء رئيس المؤسسة الأستاذ/ محمد مهدي البكولي؛ مرحباً بالحضور الجماهيري الكبير من سكان أحياء الجامعة.. مشيداً بتفاعلهم مع قضاياهم المطلبية مؤكداً على موقف المؤسسة الداعم والمناصر لقضيتهم وتبنيها لمطالبهم والعمل على سرعة حلها وتعويضهم التعويض العادل وبما يعيد لهم ولأحيائهم الحرية والحياة الكريمة الآمنة؛ كما دعا المتضررين إلى تشكيل كيان يمثلهم ويحمي حقوقهم وحرياتهم على وجه السرعة ورفضهم الوصاية التي يسعى البعض لفرضها عليهم سعياً للاسترزاق والتسلق على حساب محنتهم.

كما دعاهم إلى وقفة احتجاجية يوم الـ ٢٠ من مارس أمام مكتب الأمم المتحدة حتى تنقل مطالبهم ويتم النظر الى ما يتعرضون له من انتهاكات واعتداءات إلى جلسة مجلس حقوق الإنسان التاسعة عشرة المنعقدة بجنيف والتي ستشارك فيها المؤسسة لغرض طرح معاناتهم وآلامهم.

وفي ذات السياق اشارت كلمة ممثلي أهالي الأحياء المتضررة الى مضاعفة معاناتهم وما يلحق بهم من اضرار اقتصادية ونفسية وصحية وغيرها ..اضافة الى استمرار تعرضهم للانتهاكات ومصادرة حقوقهم وتقييد حرياتهم طوال عام ..وحمل الاهالي المؤسسة أمانة الانتصار لقضاياهم، مشيدين بدورها الفعال في سبيل مناصرة قضاياهم والوقوف جنباً إلى جنب معهم لمعالجة ما يواجهونه من مشاكل.

كما تم في اللقاء استعراض تقرير اللجنة المشتركة من وزارة حقوق الإنسان ولجنة ممثلي الأهالي.

في مسيرة أمام منزل الرئيس

منتسبو الفرقة يطالبون بإقالة المنشق علي محسن

طالب ضباط وصف وجنود المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع الأخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن بإقالة ومحاكمة المدعو/ علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى مدرع الذي عاث في الأرض فساداً وأهلك الحرث والنسل.

وأكدوا في بيان لهم تم توزيعه في المسيرة الاحتجاجية السبت أمام منزل رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بشارع الستين بصنعاء- أنه في حال عدم إنصافهم وتلبية مطالبهم الحقوقية، فإنهم مستمرون في المسيرات والاعتصامات حتى الاستجابة لمطالبهم كونها مشروعة وحقوقية.

وأضاف البيان: أن الجميع في اليمن يعلم بالانشقاق الذي قاده المجرم الظالم المدعو/ علي محسن صالح الأحمر الذي خان القسم العسكري وقام بالزج بالمنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع في أعمال لا تمت إلى المؤسسة العسكرية بصلة. مشيرين إلى أنه عند وقوف الكثير من منتسبي الفرقة الأولى مدرع ضد تلك الأعمال الإجرامية والتحركات الانقلابية تم إقصاؤهم وتهميشهم وممارسة أساليب ضدهم وتوقيف مرتباتهم وقوت أولادهم وغيرها من الإجراءات التعسفية واللاإنسانية ولم يكتف المنشق بمصادرة ونهب أراضي المواطنين والبسطاء من الناس ، مؤكدين ان تلك التصرفات والتعسفات التي قام بها المنشق وعصاباته ضدهم وضد زملائهم وهو ما أجبرهم على الخروج في مسيرة للمطالبة بإقالة المنشق علي محسن من منصبه وتقديمه للمحاكمة كمطلب ملح ورئيسي. نص بيان جنود وضباط الفرقة

نحن ضباط وصف وجنود المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع الذين توافدنا اليوم كأعداد رمزية وممثلين لمجاميع كبيرة قد لجأنا بعد الله إليكم يا فخامة الأخ الرئيس معلنين تنظيم أنفسنا في مسيرات سلمية لوضع مظالمنا وحقوقنا بين أيديكم بعد أن نفد صبرنا ومسنا الضر، جراء ما قام به المدعو/ علي محسن صالح الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الأولى مدرع من جرائم بشعة بحق القوات المسلحة والشعب وما أقترفه في حقنا نحن كجزء من المؤسسة العسكرية الرائدة.

* إننا نضع لفخامتكم كمسئول أول للبلاد وقائد أعلى للقوات المسلحة مطالبنا المشروعة والتي سنواصل السير من أجل تحقيقها بالطرق السلمية والحضارية والمشروعة، ونوجزها على النحو الآتي:

١- كلكم يعلم بالانشقاق الذي قاده المجرم الظالم المدعو/ علي محسن صالح الأحمر الذي خان القسم العسكري وقام بالزج بالمنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع للإضرار بمصالح الوطن بعد أن أدخل للمنطقة وللفرقة مليشيات لا تمت إلى المؤسسة العسكرية بصلة من جامعة الإيمان والإخوان المسلمين على حساب النظام والمؤسسة العسكرية، وإنه لما كان منا الوقوف ضد تلك الأعمال الإجرامية والتوجهات الإنقلابية ، قوبلنا بالإقصاء والتهميش وأساليب البطش والسجن والتعذيب وتوقيف مرتباتنا وقوت أولادنا والتضييق علينا في عيشتنا وغيرها من الإجراءات التعسفية واللاإنسانية ومصادرة حقوقنا وأراضينا حيث لم يكتف بمصادرة ونهب أراضي المواطنين والبسطاء من الناس الأمر الذي أجبرنا على الخروج في مسيرة للمطالبة بإقالة المدعو/ علي محسن صالح الأحمر من منصبه وتقديمه للمحاكمة كمطلب ملح ورئيسي.

٢- رد اعتبار من شملتهم القرارات التعسفية بالإقصاء والتهميش والتعذيب الجسدي والنفسي ورد الحقوق المصادرة والمنهوبة وتعويضهم عما لحقهم من أضرار نفسية ومعنوية ومادية.

٣- إطلاق سراح المعتقلين من زملائنا وهم أعداد كثيرة يمارس في حقهم أبشع أنواع الأساليب الإجرامية داخل معتقلات الفرقة الأولى مدرع.

* إننا وبعد تقديم مطالبنا الآنفة الذكر يحدونا الأمل من فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة إصدار توجيهاته الكريمة بتلبيتها وفي مقدمتها إقالة ومحاكمة المدعو/ علي محسن صالح الأحمر الذي عاث في الأرض فسادا وأهلك الحرث والنسل، مؤكدين في الوقت ذاته أنه في حال عدم إنصافنا وتلبية مطالبنا الحقوقية، بأننا سنستمر في المسيرات والاعتصامات حتى تحقيقها كونها مشروعة وحقوقية.